

امام علی بن ابی طالب

امجد علی

۱۶۸۱
۳

امام پور

۱۵۱۹
مهرورد

عاشق دای اویت
امیر دای اویت

قال السيد الزاهد في حاشية على شرح المواقف سلم ان عروضا الشيء على ضربين جازر وسجل فاجاب ان يكون
بين الشيء ونفسه تغاير اعتبارا كما في الوجود والخلق والامكان العام والكلية والمفهوم فان العارض فيها حصل
الوجود وسجل ان لا يكون بينهما تغاير والى نظر بضاعتى السبب مطبق عراض فلا فرض عليه بل ابرز ما ذكر
في السبب الكلي ما قل لم يحصل الى ان ما ذكر ان محض لا يحصل الا بعد الوجود في الدنيا وجود الوجود و
الامكان ان كان عروضا في الوجود والعارض الوجود في شئ عروضا في الوجود فان العارض انما هو المطلق في الغرض
الشيء في نفسه ولا محض عنه مولى بالسيد بنو قوري سلمه الله تعالى قال السيد بنو قوري في ذلك السبب
موضع آخر كيف لو كانت مغنوا ما عارضه لكانت محمولة عليها بالاسفان او بالواحدة
ما قل ان العارض على ما ذكرنا بالان والاند اعلم كنهه ان انفراد الوجود لو كانت مغنوا كنهها بالان
الوجود عليها بالصدر الصديق لان من لا يزم الفردية وانما يكتفى بها فالعزم عند اعلان التوحيدي
فان ذلك الفرد على ذلك الصدر عرض له جهة الوجود مع قطع النظر عن كنهه في ذين ما دام ان ذلك
موجود فاجري هذا ايضا لك وحي ان لم يحس ذلك الفرد فردا من الوجود بل هو كنهه بليكن حال صبح
الوجود ذلك فلا حاجة الى الفرد العارض في شئ بهما لانه لا حاجة في كونه الوجود به سبباده الوجودان ولا
فذلك الفرد فردا وبذلك فصيل وذاك خلقت وبها اوطاها التي السواها فاستثانة وزاد بها سببها
الى بيان معنى في النى ان دل شئ وهو ان قال ان يقول على الصدر عرض الفرد كنهه انما يلزم صدق الوجود
المستثنى من الخ المصداق مع قطع النظر عن كنهه في ذين ما دام ان سلم استلزامه مجردا عن فردا فردا
الوجود به بتاخره في بقاء حال سائر الوجود عليه او عارضه على سائر ما لا يخفى ان سببها في بيان حقيقة
فردا لعل المصداق ان لا يكون كنهها انفراد غير حصها لكانت محمولة عليها بالواحدة لان الفردية بالكلية
بالحق الواحد لا ينفك فردا وادابا في ذلك المصداق بالواحدة العارضة له وحمل المصداق
على فردا بتاخره بالواحدة فامل مولى بالسيد بنو قوري سلمه الله تعالى

على
الوجود

ST
11382



بسم الله الرحمن الرحيم وتم بحمد

ابتداء الكلام بلفظ العلم واختصاره بلفظ الفهم أو شيء يذكره الكرم وجمده خلاصته مناج الفهم العلم والعلوم
 على منه محمد وآله الذي تلقى عن الآراء السقيم ولكن طوي كثره عنه فوفى شره بما راجعهم وبعد قول الحقيقة
 العقب أحمد على من فتح الدين بن السند على شألهما لفظه أغنى وأجلى إيهما التعلم والدين الشهاد ولا نصيب
 الوقاد بده حوشي على شريعة المواقف الكلامية بل هو العلامة سيد زاهد صاحب النفس الزكية
 عن ليس إلهيا ولا نصيبها من إلهيا **قوله** وانفس ان المبادر منه اه فيه نولان المحول القضية لصير
 موضوعا في عكسها فكل محول موضوع فالأور العاتية كما في تلك الموضوعات ويجوز أن يكون على ما قل أن
 الموضوع ههنا معنى المحل المقوم للمحال والتميز لا إيهما يرجع إلى الأقسام الثلاثة والعرض أن يكون إيهما
 وهو ليس على بل التخييل أن المراد بالموضوع خبري والعرض أن يكون الأور العاتية خبرات لتلك
 القضية قد يكون صفات أن فرد الموضوع فرد المحول كما في قولنا الضابط هو الكاتب وقد يكون صفات
 أن الموضوع فرد المحول كما في قولنا زيد ضابط لكن في الكلام في أن ما هو خبرا وفردك وبما على
 سجع في أن الاحصاص نحو أن احصاص العارض بالمعروض كالكتابة بالإنسان و احصاص خبري
 بالكلية بأن يكون خبرا له دون غيره كاحصاص زيد بالإنسان خبره فانه خبري بالإنسان لا خبره
 انفس وبما ثم أن قوله بحص خبره وقده مصدر شكر فاه لا احصاص في النكرة تحت التثنية في
 فافاد قوله لا يحصن في جمع النكرات احصاص أي مالا احصاص له واحد من تلك الثلاثة لا احصاص العارض
 بالمعروض ولا احصاص خبري بالكلية ففهم أن لا يكون الأور العاتية خبرات لواحد متبادر وان
 تلك الأقسام متبادر فكل أن يكون واحد خبرات تلك الثلاثة أو اثنين منها فبادر أن لا يكون خبرا
 لواحد منها أصلا بل في هذا التبادر لا يرفع القضية بالعلم المطلق بل الواجب كجوه فانه ليس
 والكان علم الواجب عنه له عرضا لا ماقول لا سلم أن كنهها علم مطلقا حقيقة محصلة فيا زائدة وفي
 الواجب على بل كنهها العلم بالمعنى المصدر وهو كما أنه زيد على في واما لك زائدة على الواجب
 إلا أن مناط صدق العالم المشتمل منه على خبر زائدة عليها مناط صدق على ذاته تعالى نفسا
 من دون اعتبار خبر زائدة فلا محذور لو قبل لغيره إلا أنه بدوان القول بوضعه دون الأصول
 تحكم إلا أن يقيد تعريف العرض بقوله محضته والبعث الفاضل الكامل أنه قال يدفع هذا السؤال أن البر
 من قوله لا إيهما موضوعات السلب الكلية أي لا يكون فرد من أفراد موضوعات الثلاثة ثم أن المراد بالآراء
 أن أفراد إيهما الأصول العاتية ذاتية إيهما لا يحصن بالمعنى والمعلوم لا يحصى ومنه فان بدال التثنية
 الوهم بقوله عن التبادر **قوله** أنه على ذلك المذهب براه قد يظن أن العلم من قولنا المولات منهم فحين
 على كنه في مرتبة مع قطع النظر عن الأور العاتية والكثرة من هذه المعصية لئلا يفسد
 العلم فلهذا أن يكون عرضا وانعبارا لا يبيد لا يجد في ويجوز أن المقصود أنه دفع ما ظهر من

من ان الكثرة نفس الملم على تقدير نفى خبر العكس بان ليس مناط الفرق بينهما دخول الوحدة وعدمه بل
الفرق باق على تقدير عدم الدخول لانه بمجرد الابدان والخط فخطا يكون بينهما اتحادا والحقبة
فخطا الفرق بينهما اتحادا لانه لا ينافي الفرق بينهما كالمسألة كما في الحقبة فيسلك ان العدد حقيقة محصلة
ولها لوزم حقيقة ومحض الوجودات ليس فاختلاف اللوزم دل على اختلاف الحقيقة بينهما **قوله**
وبما ان الصفا لا يتصور قد يقال ان نفس بها على الحكم الكان معوقا فهو واردين في جواب الحقبة ببارا
على القول برباوتها الحكم الكان معوقا فلا وجه لان الحكم يقول لغبة الصفات تعالى فلا يشتر ان بها
بين الواجب مع وبغزة كمنه ان العارض بالمعروض وان نفس بها على الحكم الكان معوقا فهو واردين
بمنع جواب الحقبة ببارا على القول برباوتها عليه تعالى **قوله** النفس بها على الحكم الكان معوقا فهو واردين
لغبة الصفات فهو موصوف فالمتصور دها من ان مناط صدقها عليه وبزبر انما هي نفس لانه تعالى من
دون الصفا معني او من ان لا ينافي استمرارها فانها واردين في العالم الى غرض ذلك كما انها الصديق على كونها
صديق على ذات الواجب الى ان الصفا لانه مناط صدقها عليها حصة زائدة على ذاتها ومناط
صدقها عليه تعالى نفس من دون اعتبار حصة زائدة وبما تجل القول بالنفس لا ينافي القول بالاشترار
ولذلك قال ان الله الوجود والوحدة مما شمل الشئ مع ان الوجود والوحدة الصفا على ذاته تعالى صديق
قوله وبما ان الصفا لا يتصور قد يقال ان نفس بها على الحكم الكان معوقا فهو واردين في جواب الحقبة ببارا
العموم لانه قد ثبت بينهما في غير هذا الوضع **قوله** وكيفية اشارة الى دفع ذلك لظهوره بطر
لان الحق من العلم ثبت عنه على وجه العموم بالمعنى الاول فان التثبت بانه عين في الواجب وزيد في
الكن وعين المعلوم في محضه وبغزة في محضه لانه قد ثبت في التقدار وحدوث فثبتا ثبت على وجه
العموم بالمعنى الاول كما ان التثبت عن الوجود بانه عين في الواجب وزيد في الكين لك الجواب ان هذه
الاحوال والكمالات احوالها لا يقع العام من حيث شمولها لا قيام الوجود ولكن التثبت فيها ليس بهذه
معنى تلك التثبت لانه منظور في تلك الباعث والكمالات الواقعة فالقول بان النفس بالعلم لم ينفذ بهذا
الجواب ظهر عن قوله قد ثبت الى قوله على وجه العموم بالمعنى الاول فان قبل تلك الاحوال التي لا يقع
العلم من حيث والاشترار فيها جميع الوجودات قد ثبت في تلك السبل عن طبع العلم من حيث نفسه
لان الحول لا يتلوا لهما هل قد ثبت الحق في الحق ان كل محمول ليطوع من حيث مخصوص فهو محمول الطوع من
حقيقة الصفا فلا يقال **قوله** واعلم انه لو جعل له لم يوزوه بالاحض لان الاسم الشتر افرادا على
الاحض فيكون اشهر فان ان سلفه من الى الاحض من دون العكس اذ لان الاسم الشتر حتى هو
في ان من محمول الاحض فانه يمكن ان يلحق في الاسم الى الاحض وهذا اذا كان الاسم
لاحض والاحض مدركا لانه اذ كان الاسم واحد منهم فبذلك وحده البهية تعني انما يدع احض
متحد مع خلاف الاحض فانه يحصل لافق الا كما يدع الاسم فلا تجد مع فلا ينافي دس جانب الاسم فليكن
ان سلفه الى الاحض ولا ينافي دس جانب الاحض فليكن ان سلفه الى الاسم وقد ما ندع وتعلم ان
ان الترتيب للخصائص بالترتيب السلف في غير موقع فان الترتيب لاسم قد جوزه مطلقا **قوله**

[illegible]

فان الصفه اذا لم يكن ثم وجدت فتمت استقراء تلك الصفه لانه مطلق الا كان الذاتي للشيء
وهو سلب خدرة الوجود والعدم سلبا محضا والسلب المحض لا يستلزم وجود السلب عنه
بالضرورة وهو ايضا من صفاته ثم كيف نعلم ذلك **فقد روي** ثم يمكن ان يقال ان اهل الطائفة النجاشية
من ان العدم كان المراد به العدم المطلق اي سلب الوجود المطلق فهو من الاسماء العائمة فان الصفه
من حيث صدق سلب الوجود المطلق ذلك كنه لان الصفه يمكنه الوجود والعدم السلبا على الوجود
فالصفه كما انبأ بصدقه الوجود ذلك سلب محض او العدم بل كلاهما من الصفه ونداء معنى قوله ان
الصفه من حيث انت موجوده ولا معدومه كيف ولو كانت صدقا للعدم كانت من الصفه
فان خدرا من شأن الجمع لغير ان الصفه من حيث صدق سلب الوجود والعدم فيكون الصفه
من حيث سلب الوجوده برجع الى سلب محض الوجود فيكون الصفه بالذات له وهو ليس بالوجود
فالكان العرضي محض كسلب معنى العدم يكون المعنى في العدم من الاسماء العائمة وهو سلب
الوجود وذاته فلا تميز لانه لا طائل تحت لان الظاهر الغرض عدم تفضيل الصفه عن العدم على
وقع في ذاته ولم يكن كلامه في العدم هذا المعنى بل في العدم الذي هو بعض الوجود وهو البعض في الاسماء
العائمة لا العدم بالمعنى الآخر فغيره ثم ههنا كلام آخر وهو ان هذا السلب الذي يصدق في مرتبة الصفه من
سلب محض لا سلب عدولي ولا سلب محمول سلب المحمول لان شيئا في الوجود لا يكون في مرتبة الصفه
والسلب المحض ليس من الوجود وقد عرفت ان المبدأ من التوفيق ان يكون الاسماء العائمة احوال
ومحمولات **فقد روي** في كتابه فغير معدوم وزيد ليس موجودا في تحت لان القول بانها ذات
الحكي عنه وكونها بوجه والاخرى سانه متافيان فان الموجه كانت بوجه سلبه يكون
حكاية عن قبول الشيء في نفسه والكان بوجه سلبه يكون حكاية عن قبول الشيء في نفسه وان الصفه
عن سلب الشيء في نفسه الكان سلبا سلبا وسلب الشيء عن الشيء الكان سلبا مركبا فان الصفه
بأنها لا تسلم ان الموجه مطلقا حكاية عن قبول الشيء في الحكي عنه بل يقضيه كسلب خلاف محمولها فالوجه
الكان محمولها غير العدم فالحكي عنه بها بوجه قبول والكان هو العدم كوزان يكون الحكي عنه بها هو
عدم الشيء في نفسه قلت لا يمكن هذا القول من قبل الشيء من وجهين الاول ان هذا القول يستلزم
اركانا ان الصفه المحمول في عدم انقضاء ما وجود الموصوف وما دبرها لانه سلبه وقول المبدأ
بذلك فغير محتمل على كونها حكاية عن سلب المحض مع ان الشيء لا يرتضي به وانما سلبه قوله
ان لا يجب بعدولي ليعرف وجود الموصوف مع انه كوزان كونه حكاية عن سلب المحض فصار
وبذا اما لا يرتضي به احد ان شاء الله صرح فيما بعد بان قيام الوجود بالصفه ضروري وعلمه في حكاية
بان الحكاية مفقوده مع الحكي عنه واذ كان في الحكاية امر ليس في الحكي عنه لم يكن الا في شيئا وبهذا القول
بنادي بالمعنى ان لا يكون في الموجه حكاية عن سلب المحض نعم لو قلنا ان السلب على انما في الصفه
عن بذرايا او ذاته في مراتب حتى وفرت به بالفتح المعلى وحقق في مواضع شتى ويداود
اولي موضع فاعلم انه اذا كان في نفس الامر سلب الشيء في نفسه او سلب امره فليس ان يكون
السلبية بفعل ان ذلك العنوان لا يمازى مع العنوان سلب ذلك العنوان في حكاية ان

نبوت امر لنبوت له في محل فاذا اردنا مكانه ذلك لكن لنا ان حضور المسلوب عنه نبوت او
 هو موجود واسباب المعنوي سلبت في محل لكن لنا ان حكمه بما بالنبوت حاله به عن ذلك
 السلب المحض فالنقض في مرتبه الحكمه موثقه وفي مرتبه الحكمه غائبه فان قال قائل لا يطابقه
 بين مكانه والحكمه فان اردنا بالمكانه لمطابقه محققا بالحكمه كما تقتضيه الحكمه فالمطابقه بهذا المعنى
 وان اردنا كون ما في المكانه في درجته الحكمه فلهذا موع فان النقص مشتمل في درجته الحكمه على الوجود او
 العدم الرابعين ولباني في درجته الحكمه بالغير ووجه ونداء الوجوده الوقي استمركت في موضع
 شتى منها شئت ان كان السلب المحمول كالتسليم في موضع ومباعد في الفرض على قولهم ان هو
 شئ محقق في نبوت النبي بقضايها بل زبد مودوم وبتركيب الباري مع الى فردك او قال
 شارح المطالع ان اشغال تلك القضايا بواجبات لوجبات واراد عليه بان حكمه بانه على ان حكمه
 او على صحيح في هذه القضايا كما في سائر الوجوه واظهرت ارجح المطالع بعض النقصان بانه ان اردنا
 الحكمه في الصادق صحيح فلهذا انه حكمه فان المسلم ان حكمه لا يجالي صحيح في كل نفسه ذلك بذه اقصا
 له ان حكمه ان يكون صادقا فلهذا فان مدار القضية على الحكمه دون الحكم وان اردت به حكمه
 بالاجل فلهذا فاما ان حكمه لا يصح في هذه القضايا بالنبوه والاصح الاستدلال على نبوت
 لوازم النبوه والعدم من عدم كنه الاخبار عنه وبغ ذلك بتوسط المنع والعدم على سبيل
 صحيح النبوه فاما استدلالنا بزيادة الوجود كانه يصح عنه الاخبار بانه قد روي ولا يغفل قوله مع ان كل من
 الوجود والامكان احباب عند افضل المناظرين قد سبوه في توجيهه على كنه النبوه بان المراد
 بالمعقوبات الوجود وابدل دفعه بدها في عبارة بعضهم ولا ذلك الوجوه استلزامه لنبوت
 بقى الامر ان شاء وانخلص بالمرام لظلاله عن وكل ذلك كلف قوله في قوله هو ان لا
 بمعنى سلب الوجود ويقابل الوجود وتسايل الامكان من غير الوجود والامكان بوجوب
 ضرورة العدم مقابل للاشياء وتسايل الامكان من غير الوجود والامكان بوجوب
 له ذلك الاشياء مع الامكان المقابل له شامل لجميع المقبوضات ومقتضى كل منها غرض غايه
 الامكان باي معنى اخص من غير الغيب فهو اخص من الامكان بخاص فانه سلب جزو في الوجود
 والعدم لا يجب ان يفتقر الى اخص او اقل وكل ذلك بخاص بخاص وان سلب لتمام انقضاء النبوه
 تعلل الفرض العلي بالامكان بخاص فلهذا تعلل الفرض العلي بالامكان بخاص
 كان العموم فلهذا فانه سلب قوله فكانت الامور اعانه به فمجموعه الوجود وقلنا ان
 ان حكمه ما خفي عن احوال الوجود وان الغيب فلو كانت الامور اعانه به فمجموعه الوجود وقلنا ان
 ورويان المستغاث كما يابى في كونها اختياره قوله المراد بالوجود الغيب في تعريف الحكمه
 الموجود في الخارج بالذات او بالعرض والمستغاث موجوده في الخارج بالعرض وبن الوجود
 نعم ان حكمه ما خفي عن الوجود والشيء الاسرى خارجا كان اوله والاولى المنطوقه ان شاء
 ان اشكرات سببه الى وجوبها وخرج احباب فان انقضاء موجودات اختياره قوله قال وفي ان



لا يفتقر الى اخص او اقل وكل ذلك بخاص بخاص وان سلب لتمام انقضاء النبوه
 تعلل الفرض العلي بالامكان بخاص فلهذا تعلل الفرض العلي بالامكان بخاص
 كان العموم فلهذا فانه سلب قوله فكانت الامور اعانه به فمجموعه الوجود وقلنا ان
 ان حكمه ما خفي عن احوال الوجود وان الغيب فلو كانت الامور اعانه به فمجموعه الوجود وقلنا ان
 ورويان المستغاث كما يابى في كونها اختياره قوله المراد بالوجود الغيب في تعريف الحكمه
 الموجود في الخارج بالذات او بالعرض والمستغاث موجوده في الخارج بالعرض وبن الوجود
 نعم ان حكمه ما خفي عن الوجود والشيء الاسرى خارجا كان اوله والاولى المنطوقه ان شاء
 ان اشكرات سببه الى وجوبها وخرج احباب فان انقضاء موجودات اختياره قوله قال وفي ان

ان يذكر المقسم المعلوم اه اشارة الى ان الادنى في عبارة الشرح ان المعلوم بدل المعلوم فان المقسم هو
 المعلوم وهو مفرد وانفرد انما هو في النفس لا في الوجود واحسن التوضيحات وورده الفاضل في
 من انه يجوز ان يكون مجمع في المضاف اليه باعتبار حال المضاف كجمله الشبه باعتبار ما في قوله تعالى
 فكان قارب قوسين فانه في الاصل قارب قوسين على ما في الصحاح انتهى اقول عرضة مجاز فان المجاز
 يكون كحد في المضاف واعطاه اعرابه للمضاف اليه كجوز ان يكون باعتبار اعرابه كجمله في قوله
 واعطاه حال المضاف من النسبة وجمع للمضاف واذ لا بد للمجاز من شئ فلو ان الشبه بالادنى
 فلا نوم انه خاص في السواء وظني انه المقسم معنى اليكس فهاضم **قول** اذ فهم ان قولاه
 بدعت ان الكلام في السلوب التي تحبب الموت وعلى ما في الشرح بالعبارة الشارح والفاضل في سلب
 القيام بالموت وسنذكر قيام السلب على خلاف السلب البسيط والموت المحذور عند وجود الموت
 والبقاء فلهذا من قوله يحذف بها الموت وفان الاتصال هو القيام بعينه والاضام يحذف السلب في
 عبارة الفاضل في الشئ فانه قال ان اريد شئ غير كونه واسط في الوجود بان يكون وجوده وحده
 كان تابعا للموجود لا بد بالذات وعلى ما في الوجود بالعرض كان موجوده كمال على سبيل التخييل
 مرجع بعض البطلان من المناقض من ان جميع الانصافات بالعرض كان يجوز اوج يوجه ان السلوب
 يحذف بها الموت ومعدومات مع الوجود الموجود في السلب على سبيل التخييل ومن غير منته
 انرا اعمانه كما في كل لغة وهذه العبارة مختارة ماهرة الى ان الانصاف بالعرض كان كونه تابعا
 على وجوده ان علاقته ما يمكن ذلك السلوب ايضا فان مصداقها لما كان هو الوجود ويمكن ان يكون في
 السلوب ايضا وانما يمتنع من غير الموت وفان مني الجواب ليس علاقته معنى هي القيام دون غيره
 بل محروكة مصداقا لها كقوله تعالى لا يجوز فلا يفهم ان قولاه ان فيها سلب القيام بها لا قيام السلب
 الوجود بها والعين كل ذلك كان طاعن في وفصل في الشئ همد في ولم ينفه صاحب نحو لا راد
 ولا ابراما **قول** جواب عن الادلة في فرق بين سلب النفس والسلب الثاني وان كان بينهما تميزا
 عند وجود الموضوع فالعرض ان المعدومات هي السلوب المحض اذا اخذ من حيث كونه ان تلك
 السلوب لو خلت عن شئ فانه يكون من الاحوال وجواب عن ادان في العبارة ساقية بانها
 انما هي من سلب النفس والسلب عند وجود الموضوع والمقصود خروج سلب النفس
 والتوضيح لانصاف شئ على اى حاله فانه سلب النفس رفع محض لا شئ بعينه شئ
 حتى يكون صفه وجواب عن الثالث انما لا بد ان الانصاف بالعرض انما هو انصاف
 حقيقة حصل الانصاف بالذات ولا بد ان يحصل عبارة قدوة المحققين وازدادة النافذ في الادلة
 العلانية اذ لم يرد ذلك لم يحصل اليقين في قولنا انما لا بد ان الانصاف بالعرض
 ليس عبارة عن مجرد انتساب شئ الى شئ بل هو عبارة بالذات انتهى اقول علاقته ما مع الموضوع
 بالعرض فان الله تعالى لا ينفك عن شئ في عالم الوجود بل في عالمه او غيره او غيره
 وفي سلب النفس الغير المتطه ان ينفك بالعرض بل في عالمه انما في سلب النفس بالوجود ان شئ

في الثالث

حدونا وهر ما وقالوا ان كل موت و غير الواجب تعالى بسبب عدم واقعي بمعنى ان له عدم ما في نفس الامر
 الذي هو محض الواقع ونفيس الموت في نفسه بلا ملاحظة امتداد زمني ثم انه يقع الموت في نفسه عند
 كونه جسم كان جسمه افرق من الكائنات فانما اذ غره الاله بسبب عدم واقعي عندهم فان قلت
 ما ترى الامر على ما افترده ام لا قلت ما حرمنا على ذلك ان قلت لا فلا بد لي من القول بمذاهب ذلك
 وان قلت نعم كذب واليهي لا يفسد بسبب قصوره عن ذلك بعد اراعيته لوجه شئ وان اذكر
 الاما سخفه في محكي القوم من الوتوه العذرة او بها السبب في غلبه مقتضيات الاول ان سلسلة الموجودات
 لا بد من انسابها الى الواجب تعالى والالم بعض واحد منها هو الموت فاما ما لم يولد من
 ما لم يولد بسبب الله الى الواجب تعالى ان الكائنات لا تقع وجوده بدون ملكه كذا لا يقع عدمه
 بدون سبب فان لسلسلة الوجود والعدم الى ذاته على الوجود فاما سبب واحد منها لا يقع واحد منها
 وان كانت ان عدم المحل لا يترتب الا على عدم العلة وبعد ذلك يقول انه لو كان كل وجود مسوقا
 بعدم واقعي فالوجود ذاته في سبب سلسلة الموت وراثته كما قد مر في سبب انسابها
 فالعلة الاولى لا بد ان يكون له عدم واقعي على علم نفسه من سبب ذلك المقصود انسابه على
 ان يكون هو عدم الواجب تعالى بعد في ذلك علوا كبيرا اذ ذلك المقصود انسابه وانما هو لو كان
 كل وجود مسوقا بعدم الواقعي يكون الموت وقل وجوده مستقدا لوجوده فان الصفه الوجودية
 لا كنه في سبب اسفاده لبياد لا بد من من محل تقوم به اسفاده وعلى تقدير حدوث
 العالم ما سري ما يكون ذلك المحل انسابا فاما ما قد بد من عدم حاصل اسفاده انسابا فكلما اقرب
 بعد ما في نفس الامر مع ان انفي السبب الباقى من زبب بعد من في نفس الامر فقلنا على هذا
 فبما على حقه واما انسابا على ان انعدام الموت وراثته انعدام حقيقة من انسابا فاما
 فاما على ما ربه لو كان انسابا على ان انعدام الموت وراثته انعدام حقيقة من انسابا فاما
 يكن عدوات الموت وراثته ان يكون ملكات ولكن لا تقع ما لم يترج على نفسه وان لم يترج
 بل يترج والكن لا تصور بدون وجوده وانما على نفسه ملكا بملك انعدامات عدوات حقيقة
 واقعية فلا بد لو فوجها من وجوبها فان كان وجوب كل منها باخر منها فان كان على سبيل
 انه و قد ذلك واما على سبيل الانقطاع الى واحد فانعدام في موجه وان كان بدون الانقطاع
 على سبيل انسابا فاما على سبيل انسابا فاما على سبيل انسابا فاما على سبيل انسابا فاما على سبيل انسابا
 شرط وجوده فاذا فرض عدم وقوع الا في سبب سابقه وان بعد من سبب سابقه واما في سبب
 عدم وقوع السبب فاما على سبيل انعدام وقوع كل واحد منها لعدم سبب موجه فانما فرضنا
 عدم وقوع سبب موجه فلا تقع واحد منها اصله ان الكائنات ما لم يترج على نفسه في الواقع
 كسب ما لم يترج على انعدام وقوعه وبما طور من طور عدم وقوعه فلا يقع ذلك
 بدخل في سلسلة العلة وانما انسابا على انسابا فاما على سبيل انسابا فاما على سبيل انسابا فاما على سبيل انسابا
 وجوبه بعد وجوب حصوله وجوبه بعد وجوب حصوله وجوبه بعد وجوب حصوله وجوبه بعد وجوب حصوله
 فلا يكون ذلك انعدام انسابا للموت وراثته وبما انسابا الواجب تعالى وبما انسابا

بطلان القول بالعدم بالحدوث الدهر الطبر من ان ينجح على امتثالي فضلا عن امثال السيد الباقين ثم في حقا
كلام آخر وجواب قولهم بان الزمان لا يخلو لانه العدم الحق او الاتقي وبما في غيرنا من حصة
غير مستحقة فان ما يدور في كلامنا ان عدم الزمان لو كان من سوره او بعده لكان حقا قبله
وبعدته والفضل ليكون الزمان فيه فلم عدم الزمان منع وجوده بعد تدارك التبدل على سبيل
العدم الاتقي او الباق لا على امتناع بالاطوال من الزمان فان امتناعه في نفسه لانه في مكانه
بالجس الى سبيل آخر فمن مع بالاطوال ذاته يمكن بالاعتس الى غيره من ذلك بدل على سبيل
العدم الاتقي لانه ايضا فان ما يلزم من امتناعه لاجتماع التخصيص فيمكن بان لا تسلم لما لا
يلزم منه بالاطوال ذاته واما ان كان في نفسه لا يكون في نفسه على ما ذكره الحق في الزمان
المبين ونعلم ان عدم الاتقي يمنع دفع الوجود في نفس الواقع بعد وقوعه فيها في جميع الحالات
منع ولا يلزم اجتماع التخصيص اي صدق نفس في نفس معاد يلزم ترتيب فليات وبعد
بحسب معار الدهر المتعكس منه لان صاحب الحق في فرق بان امتناعه في الكليات التي لا يكون
يسر لولا الى ذواتها كلف امتناعه في الزمان فانه بالاطوال امتناعه وادري ان هذا القول في نفسه
النظام فادري بوضع النظم مع ان الدليل في **مقاله** في سائر ما في بعض الامور ما كان بدل
على تسليم ان الوجوب مضمون الذات المتحقق ان لا يثبت في المواد مضمون موصوفاتها اما ان امتناع
فقط فانه ليس له امتناع ذاته وفور فضلا عن الامور واما الوجوب فانه لو كان مضمون الذات فمضمون
الذات عليه بالوجود لانه لا يفرض الامور المقتضى لوجودها بالوجود واما في الوجود ولا يفرض
الوجوب فان في مالم يحل **مقاله** الامور فانه في نفسه في الزمان في الامور كما في الامور
بالغير فان المتع بالغير ذاته لو كان سلبا من مضمونها في ان يكون لها نور فانه **مقاله** في الامور
في كماله واما في كماله او غير كماله اي اما ان يكون ذاته وجودا لانه او عدمه فدر
ذلك او يكون ذاته عدمه بسبب انظر ذاته من الزمان واما في كماله كونه سلبا
او غير كماله بغير كماله في كماله القديم **مقاله** في بعض الامور ان كل مضمون في الامور
لا يخرج عن المواد الستة والتميز في مضمونها فان جميع الامور في ذلك كانت في كماله
الامكان غير السلب بل هو امتناعه القابل من كماله فان كان نوار الوجوب على انزل الى ذاته
المتفرق من الظالمين بالسلب محمول سانه المحمول فلذلك الامور محمول سانه المحمول بالسلب
الحق منها وبان فسادا فان كماله هو صدق سلب الحق فهو صدق المحمول سانه المحمول فلا يخفى
لكن في نفسه من حيث صدق سلب الحق دون صدق محمول سانه المحمول **مقاله** واما في
التميز لانه على ما في بعض الامور ان يكون له وجود في بعض الامور كماله
حقيقه متعارف بالوجود والموضوع كماله بمرتبة والخط في التوكل في الوجود في كماله في الوجود
وجوده واما في بعض الامور في بعض الامور واما في كماله في الوجود في كماله في الوجود
لكل بل في بعض الامور في كماله في الوجود واما في كماله في الوجود في كماله في الوجود

يعتبر وجوده اطلاقا للموضوعات وصورها على كبر الصور ليس اطلاقا بانفس الى الابد لان
بان العرض يكون له من حيث اطلاقا للموضوع وهو قد اريد به المركب بتركه لا اعتبارا في
الذات لانما في قولنا الشيء بدل على انه لا بد ان يكون له عرض وجودا في بعضا جارا
لوجوده وخصوصا بانها لا تحفظ ثم بدل على كون الموضوع واسطه في النبوت ذلك لنبوت ذلك
فان ان كانا متعلقين باحد فيجب ان يكونا في الموضوع في نفسه اذ ان كان في موضوع
الانراجه فهو وجوده في بعضا لذلك لا صور لكن على انه في الموضوع واسطه في النبوت
بجميعه كما ان انفس كذا في وجوده الى الفضل مع ان وجوده باحد وجوده في النوع فذلك هو وجوده
منه الى انفس فهو سبب وجوده والفضل فذلك قلنا المركب العقلي حاصل ان اقسام الوجود
الى كبر والعرض بالاندرج كجما بان الوجود اما صريح تحت كبر هو مركب العرض حقيقة العلم بالاندرج
تحت المولات فان العرض حقيقة المولات الشرح كل صريح تحت العرض فهو صريح تحت احدى تلك المولات
والمنقسم لهما بالاندرج لا يمكن ان يكون مطلق الوجود فان سبب الاربعة كبرها بالانقسام
الموجود والركب العقلي تلك المنقسم الى كبر وجو هو الوجود والركب العقلي ايضا فوضوح ان المركب
العقلي مقدر فاقسم الى كبر والعرض لانما بغيره قوله المركب العقلي مقدر فاقسم الى المولات
فان اقسامه الى كبر والعرض اقسام الى المولات فحفظ فلا صور العائنه لثب باعراض كجما
لثب ثوابه فان الاسور العائنه لثب لانه ليس مفهوم اسم منها حتى يكون بانها لثبها لان
العرض بان ان القسم الى المولات فخطب هو المركب العقلي ولقسم ان الاسور العائنه اعراض
وتوجه قولهم ان الاسور العائنه لثب باعراض بان العرض في كونهما في احدى تلك المولات
على ما في بعض النسخ لان ذلك توجه بالارضى به فابط فان الخ في احدى الاسور العائنه
لثب باعراض وعلى سبب توجه بكون الاسور العائنه والقول بان سبب اطلاق على كبر الاربعة
ليس في ذلك سوادا فحفظ رضى به الخ في بقى هذا الشأن وهو ان المركب العقلي
بلازم التركيب فحاربي فخرج ان في المادة والصورة فان انفس المادة ودار في
مادة الصورة فاعتبار التركيب العقلي فبا موضوعه الى المولات اعتبارا لتركيبها جاري
مع ان الشرح بان الاعراض بالاد لا مادة لها ولا صورة فانبها محضان بالثوابه
الحق الذي في كونه في حيزه على شرح انفسه وفضل الخ في عن الفاعل في توحى التدرج
قال سبب لفضل لهما فضل لكون ولغيره من الكيفيات فبادر على ذلك بدم ان لا يكون
شيء مما يندرج تحت المولات كبريا عظيما وجو ان في المراد بالمادة والصورة في قولهم
بمنشئ كونه في مادة والفضل ما تود في الصورة متجان اذا احدثا لبرطه يكونان
انفسا لفضل هو كان ذلك المتجان لبعثا الاسود الصورة المختصين بالاحكام او غيرهما
في الاعراض وانما في عن الاعراض هو الصورة المختصين بالاحكام لاسط المادة

نوع

[illegible]

[illegible]

فان

حققت اقتدار مع انهم قالوا لو تود في مناجع حوان لا يحري توصل اليك من المداوية والمفاوية
الا بالعرض مع مفسد آخر فلا يدان بكل كلامهم على ان التعليل هو الامسك و من تحت التعليل على
ان العين خارج وبالحمد افوق بينهما كالتوفيق بين الاثنان وزيد وخبر على ما ذكرنا ان التوفيق
من حيث هو يحتاج الى الحل المطبق ومن حيث هو يحتاج الى الحل من حيث هو مندر وفي هذا المقام يحتاج
و هو ان كلهم كون العرض من حيث هو يحتاج الى الحل المطبق وكونه طبقا لاعتبه دون الصورة
الكان بالنظر الى انه لا يوجد شخص منه الا وهو في محل صفة المانع من كونه و بين الصورة و الكان
بالنظر الى اثره لا يبرك منه و بين الصورة فلا يدان بين البيان في خودان قال قائل انه ظهر لنا
دليل على عدم كون الصورة من حيث هو يحتاج الى الحل لا تكاد السام بال دليل الباطن و لكن ذلك طبعا
الوارض قلنا ان ما قلنا قبل ان المحقق في تنبيه الحق اليه و غيره مر و قد ان الصورة كما
في شخصها الى انساب الاشكال و غيرها من الوارض لا يمنع انه فاعلة الشخص الى الشخص في المفسد
هو انه لا بد ان الوارض من حيث طباعها سمات و آلات مثل الوارض ليعتد بها الصورة طبعا
سمات بل على المودع فان جاعل الطغف هو ليعتد جاعل الشخص و بالكلية دليل على ان المودع
يحتاج الى الوارض طباعا بخلاف الباطن بالنسبة الى الصورة **قوله** فاذا ردد على نوع الموضع علم
ان هذا الاعراض مني على التحقيق من ان صور الغامر باقية عند التركيب و ذلك بعضه الى ان
صورة الغامر لا يخفى في حال التركيب و على هذا الاشكال فلا يخفى و قد ان انما ان الغامر عند
يلو عليها الى حد التصور و اليه ان الذي لا بد منها كحسب التركيب لا يمكن ان لا يوجد صورة بدون الصورة
البركة على ما تحتمل بعض المحققين و قد لا اشكال ايضا لكن انما ان هذا الموضع غير هذا اعلم ان الازاد
لا يحسن الصورة ابدا و قد بل بعض كل صورة نوعية الى صور ابدا يطابق ان الصورة النوعية
ان طلبة الباطن في تحصيل قبل الصورة بحسب فلو كملت بها الباطن اجتماع عشرين على تحصيل الباطن
والا حلت الصورة بحسب فلو كملت بها الباطن ان الصورة بحسب طغف نوعية لا طغف حصة و ان طلبة
مجموع الصورة بحسب و الباطن فلو كملت بها الباطن ان الصورة بحسب طغف نوعية لا طغف حصة و ان طلبة
فكيف يكون مجموعها طغف حصة و بالكلية ان الضام المحصل الى المحصل لا يغير الا بهام الله و يمكن
ان توهم ان بحسب لا نوع كنه فليس هو المنة لان بحسب اما صورة حصة كما هو لاي الاشياء
فكونها طغف نوعية باق في السج ادبوا المكنة في البولي كما هو لاي الاشياء من مجموع المحصل
بل سفي ان يكون طغف حصة و لا اصل من ان يكون نوعية و قد ان بعد ان الباطن كنه اذا
افترط شرطه في ذلك الصورة بحسب طغف نوعية اذا افترط كنه اذا افترط كنه اذا افترط كنه اذا
لا يفرط شرطه في كل منها طغف حصة ابدا منه مثل بحسب بالنسبة الى الازاد فاذا غير الغامر ادنا
الى الازاد بده المنة فجو عليها انما طغف نوعية حصة و اذا غير انما طغف حصة لا يفرط
فلا يدان بعد ان مجموعها انما طغف نوعية و بالكلية الاحكام كلفنا خلافا لحيات طغف حصة
بين توهم ان الصورة بحسب طغف نوعية و الباطن كنه و المجموع ابدا اعني بحسب طغف حصة فان

[illegible]

منہ سے دینی آواز

رسالة في غرر الحقائق
اللاكون الوضو لا دليس مند

کے ان کل حال کو عرض البس غنم ان اللہ و العا نہ احوال

[illegible]

في الصورة فقولك الوجود امر انشائي ان اردت به انه لا قيام له بالشيء مع قطع النظر عن الانشائي فقولك الوجود
بما ينشئ بعد قس من قيام الوجود بالشيء في مرتبة اخرى عنه والافلا مع ذلك في ميزان المعلوماتية وهو ان
للفئات المجردة بس الوجود ووجوده في شيء ان كان الوجود ووجوده في الشيء فلهذا معنى لقولهم
وجوده في الذات المجردة الا قيام الوجود بها ومن لا يطلع الظاهرة ان يكون صفته في ذاتها فانه ان
يحل قولهم هذا على السامع والمسايد والمقصود ان يكون الشيء نفسه ذات مجردة ان يكون وجوده لها معنى
من البين انه اذا كانت موجودا في الشيء لذات مجردة صحيحة للعلوثة فان يكون الشيء نفسه ذات مجردة
لها باطن اولي **فرد** ثم لا يخفى انه اعترض على قول المفسر المقصور باليد بربوبيه في ذاته كذا
نسبها انه لا يربط ان يكون خبرا المقصور مقصورا باليد بربوبيه كمن لا يربط ان لا يكون بربها لانه اذا كان
نظرا في حضور كذا في معنى شدة حقيقة الذات على وجه الفضل ايضا حاصل بالظن مع انك قد حقق ان الوجود
بأنه ان يكون جمع حصوله لا بالنظر على ما عرفت **فرد** الا ترى انه جازم في ان النوريات
لنورا واصدا هو للنور بالذات وللمر في بعض على عكس العقد والاشياء داما على ما ذهب اليه
الجمهور من ان صورته المعرف سبيل الى حصول صورته المعرف كذا بما حاصله في اليقين بالذات
فقد بزم كون المعلوم بالذات معلوما بالعرض الا كون المقصود بالذات مقصودا بالعرض فيقول
واحد في المقام تحت اورد بوان كون الوجود معلوما بالذات سلم اما كونه مقصودا بالعرض
سلم على ما انه معلوم بالذات كالمقصود ولفظ ذلك لا يلزم التوجه الى الجهول المطبق
الحق الباقى في ان يقول ان قولك لا قدم التوجه الى الجهول المطبق في الوجود التوجه الى معلوم
بالوجه ونحو ان يتم لا يلزم التوجه الى المعلوم المطبق في الوجود فاما يكون معدوما في
الذات معدوما في الخارج فكون مع الوجود مطلقا كذا في الساري **فرد** وبه يعرف ان
لا فرق بين علم الشيء بالذات وعلمه كذا بالاجمال الفضل في انشائي الذي صورته في الجملة من غير
يحل الصورة الفضل مرارة للاختلاف في علم الشيء بالذات واذا شئت صورته المقصود وحطت
مرارة للاختلاف الصورة الجملة في علم الشيء بالذات في السائر منها بالاختيار داما السائر من علم الشيء
بالوجه وعلمه بالذات فلو بالذات لان العلم بالذات مغاير ان بالاختيار والوجه
والذات بالاختيار ذلك منه وبين علم الشيء بالذات مغاير بالذات لان مغاير المختار مع السائر
بالضرورة اما في معنى كون الشيء في العلم بالذات فاسعار منها بالاختيار داما السائر من علم الشيء
في علمه ان الفرق بين علم الشيء بالوجه وبين علم الوجود كذا في السائر كذا في المقصود
والا فليكن ان يثبت ان بين العلم بالذات وبين العلم بالوجه مغاير بالاختيار فان علم الشيء
بالوجه كذا بالذات مع علم الوجود بالذات وبما في العلم ان علم الشيء على كذا في السائر علمه بالذات
كذلك وبما سجد ان بالذات او مغاير ان بالاختيار وعلم الوجود وعلم الوجه وبما ايضا
مغاير بالاختيار وكل من الا وبين مغاير كل من الا فرق مغاير بالذات **وهذا**
حل التعليل ان كان قبل لم يفرق بينه اشكاله البارزة مع انه يمكن توجيه كلام الله

تحت محمول في نفس كلف بان بقا المصلحة استعمال ولا بد منه الوجود ونحو كل عاقل عنده ثم نزل الى
 الى بدنه الوجود ونحو المحمول ليس المنبئ اليه الكسب مجهول لا يتصور له ثم نزل الى بدنه وجود المحمول
 بموضوع في الموضوع لا بد منها في الدليل المنبئ اليه الكسب فليس ذكر الدليل هنا لان الكسب بالمحمول
 التصور عن الغرض ذكر الوجود ونحو المحمول ليس المنبئ اليه الكسب مجهول لا يتصور له ثم نزل الى بدنه وجود المحمول
 بما رتبته في العبارات وانما ذكر ان النزل عن شي والاعراض فيه لا يكون الا الى ما يلزم خلاف
 وفيه الخط واما قوله ثم يرجع الكلام الى استدلال ثلاثه ولا يقع للنزل عن واحد الى الاخر فانها استبراه
 معانيس واما خبرنا ان بان نزل عنه الى الاخر من دون العكس مع ان الاخبار تقول عليه نص
 ان يكون انما خبرنا ان دليل متوقع على النزل الى الاخر من دون العكس مع ان الاخبار تقول عليه نص
 التصور لانهم لو ارادوا بدنه وجود ذي اوكسبه واما قوله بدنه الوجود لا يتصور له اصله بخلافه خبرنا
 فانها صحيحة ولو كلف فاقم **قوله** وتطبيقه عليه كلف بان بقا المصلحة وجود ذي الدليل قبل رتبة النزل
 على التصور الخط وكلف في نفس السازح كما هو انظر من لفظ التصور ومنع من ضروري كما هو انظر
 فيه **قوله** انما يتوقع النزل عن رتبة النزل لان ما ذكره في رتبة الرتبة لا بد منها بعد النزل وانما فعله
 تسجيل من محمول وسد مع ابواب المناظره عليه حتى لم يبق له مفرج نور الدليل لم يبق انما كلف
 وان كان لفظه لا يتصور **قوله** لكن في قوله الوجود داه لانه نزل على ان الوجود الوجود ونحو المحمول
 اي حده الوجود المطلق لا بد مني هو المحمول انما هو الوجود لان المحمول فان قبل كما يمكن من قوله وجود
 نفسه على انما هو ذلك يمكن من قوله الوجود عليه فلا شك انما كان في النزل لان المحمول ليس
 الوجود المطلق بل الوجود والمبدأ والنسب مخبران فالوجود ليس بمراسم انما يتصور **قوله**
 والمبدأ ههنا المبدأ الاول فبذلك لان قسم الموضوع بهذا المبدأ والشيء انما يتصور لان المحمول
 ليس وجود في نفسه على انه موضوع والام لا يصح حمل شيئا بل وجود المحمول انما يتصور في الاخر
 بل انما انما كلف ما حكم به من انما يتصور ان المحولات بما هو محمول ليس وجود في نفسه انما يتصور
 الموضوعات انما يتصور ان ذلك وجود في نفسه انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 المحمول بما هو محمول ليس وجود في نفسه يكون هو موضوع ذلك المحمول بل انما يتصور انما يتصور
 هناك الوجود الراجعي بين الموضوع والمحمول فانما يتصور الوجود في نفسه وجوده في نفسه
 هو انما يتصور الموضوع وبالمثل تعرض المناظره انما يتصور الوجود الراجعي بين الموضوع
 والمحمول لا غير **قوله** والادل سبب كون الوجود داه اي كون الوجود ونحو المحمول انما يتصور
 للوجود بالمعنى المصداق الراجعي هو وجوده خارجا انما يتصور في عليه هذا المقوم المنع فان حمل
 المصداق على شيء بالاسم فان سبب حمل الشيء عليه مواطاة ما يفرده فالوجود ونحو المحمول صادق
 على الوجود الغني بما يصدق على غيره من الليات فلما لم يكن مصداق حمله على المبدأ ومن اراد الوجود
 عنها بعض تلك الليات من حيث هو من حيث الليات والى بما لم يكن تلك الليات من حيث الليات
 الوجود انما يتصور الليات لم يكن مصداق حمله على الوجود انما يتصور ومن اراد انما يتصور تلك الليات

بحسب بصرى عليه صفة المفعول المنسب منه فذلك الشئ اما بى القصة بماى قضه او بماى ملاحظه
 على ما استقلالى او بالنسبة كتحريكى لى او بماى مستطه او بمعى اجالى فالا محال اما بمعى الساطه
 او بمعى ملاحظه على ما ذكره او بمعى ما فى الخبر ودان سنه الى خبر او بالوضع والمحول حال كون
 النسبه بطه عينا واذب الذى يكون الى خبر من الاحتمال والذى هو فى اخبار الاحتمال الاخر لا من
 الاول ان الفروضه تسند بان الفرضه على كذا من القصة فانما تسند قضه وكم وشى عليها
 بحسب لى الصدق بها من دون ملاحظه المفعول من خارج فهذا الفرضه قد تسند لى غرض محال
 الاول والى وادى مع وادى ان الفروضه تسند بان القصة لا يمكن ان يكون مستطه موزونه ان
 القصة بطه لى خبره عدد وادى الى خبرى فانه مع الاول والى ايضا فاحقق فى السبع من
 اما قول ان اخبار ان القصة على بالوضع والمحول من حيث انشأ ان اى على بالكله الشئ على
 بالوضع والمحول فبشر ان يكون عينا قضه بان قضه على بالوضع وقضه على بالمحول
 لان الكل على بماى كثره سنه لا حقيقة وادى فالتعليق بالكله تعلقات كثره وان اخبار ان
 بتعليق مجموع بالوضع والمحول من حيث مجموع فهذا خارج عن القصة فعلى ما هو خارج عن القصة
 فقمنا زعمه والذى كثره فى هذا المقام وادى ان السبق اعداه معلق بالمحول حال كون مرشطا
 بالوضع وتسند عليه ان لا يحصل ملاحظه فقام الا لا محاذ المقام ذير ولو بدى
 ما عطف على موقوفى في قوله ان السند من ان يرجع اليه المحسوس والاستدلال الى المحول
 وادى بالوضع فكل قول فاذ لو خطبنا القصة انه كثره لان السند بماى غير مستطه
 بالقيس وبماى مستطه خبرا بما فى الملاحظه ان كان السند بماى غير انها مقصوده باليه
 وهو مقصوده بالوضع فان كانت مقصوده بالذات ثم ان يكون من استقل بموجز المستقل
 وهو من المقادير وان كانت مقصوده بالوضع مع القصة اما ان يكون مقصودا بالذات ثم ان يكون
 اكل وبماى مختلفين فى القصة ولا تها فى ملاحظه وادى مع ان الى موقوفى في تعلقات فاشبهه
 ان السند من حقيقه ان لا يمكن ذلك واما ان يكون مقصودا بالوضع فلا يكون مستطه فاما خطه الا جائسه
 ان مستطه ان لا يمكن ان على الا بمعى بالوضع والمحول ان السند بماى مستطه لى السند القصة
 لى معلق بقصر على القصة الا بما اذا فاقم قول فانه مقصود على اجالى او قد كثره فبشرم على
 لونه محمول عليه وبه لا يستدل به فاقمنا وجوبه بالاشاق وادى ان السند ان لا يكون ان قضه
 ان الفعل موقوف على ذلك يقع من حيث السند الى خبره واما هذا انهم كونه محمول على العالم من
 مفعولها خارج المحرور موقوفه لى ان من حيث السند مستطه فاذ لو خطبنا على ما استطه
 فذلك المعلق على السند كبريه فاقم قول بما يشتر ان اء لان الى القصة والى الملاحظه فبشرم لى
 على خطه فاقم الى القصة فى من فاقم الى الملاحظه فبشرم لى من فاقم الى وادى
 انهما انما ملاحظه خطه ايضا فان يكون ملاحظه خطه بالى الملاحظه تعلقات بالذات واما الى القصة

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اي سلب الوجود مطلقا بسلبه في مرتبة انضمامي سلب المقدس في المعيا بالشيء على هذا اكل فلهذا عليه
 نظر ان في قدر في السلب فاقسم **قوله** مع ان الاستثناء قد ما لفظت كوزان لا يكون طرف مقصودا في
 من الصفين كونه المنة كل شيء است بوجوه دون سلبه استوارسها اليها على الوارد **قوله** كيف
 والارتفاعها قد ما في الارتفاعها بعد المتع لا الوجوب اجزاءها **قوله** من فضل اجزاءها **قوله** فان
 الارتفاع المنة من الفضل مصادق لا ارتفاعها فانه لا مرجع له ومفهوم محصل **قوله** فالجواب
 بجواب **قوله** في سلبه ليس بصواب فان ارد ان المنة من حيث مصادق لعدم الذي هو مفضل
 الوجود فلهذا في سلبه لا يمكن والالم يكن ملك **قوله** وان ارد ان مصادق سلب الوجود في المنة في سلبه
 لم يكن خيارا كلام المستبرل على خلاف فالجواب العوارض او رده **المص** **قوله** فانما يقول انه في سلبه
 سلبه ان الارتفاع في موضع يلقى **قوله** وانما في معنى الانصاف مطلقا بان يكون الوصف
 وجوده كونه مطابقا لملك الصف عليه وتغيره فان كان خارجا فهو ان يكون الوصف
 كونه في الخارج كونه في الخارج **قوله** وانما في معنى الانصاف مطلقا بان يكون الوصف
 ولان ان هذا المنة في سلب الوجود مصادق لا لفظت في الانصاف لم يكن هو في سلبه
 الوجود في مطابقا **قوله** واما الصفه لا لفظت في الانصاف لم يكن هو في سلبه
 ان زيدا مثلا شفع في كونه في الخارج مع انه ليس في الخارج الا زيدا انه اذا قيل اليه
 سلوى عنه بالفعل فانه لا ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه
 مع انه ليس في الخارج على وجه يصح لفظه في الخارج **قوله** وانما في معنى الانصاف مطلقا بان يكون الوصف
 لا يستبعد في سلبه في سلب الوجود على الوجه المعين او لا لفظت في الانصاف لم يكن هو في سلبه
 من امر موجود في الخارج **قوله** ان طبع الانصاف في الخارج على ان الصفه وان لم يكن موجودا في
 طرف الانصاف لم يكن لا بد من وجوده مطلقا على ان يكون في طرف الانصاف او في طرف الانصاف
 يكون موجودا في الصفه اصلا فيكون موجودا في سلبه **قوله** وانما في معنى الانصاف مطلقا بان يكون الوصف
 لم يكن مصادق وجود الصفه في طرفه فيكون في طرفه **قوله** وانما في معنى الانصاف مطلقا بان يكون الوصف
 وجوده في الصفه في الصفه السار بها ولفظ ان الانصاف على ما سبقت بان يكون الوصف
 كونه مطابقا لملك الصف عليه لانه موجوده الصفه لوجوده لا بد من وجوده مطلقا
 واذا كان في الانصاف سبقت فيكون الوجود في الخارج كونه في الخارج كونه في الخارج
 مطابق لملك الصف عليه ولما تباه من ان يكون الصفه وجوده في الخارج واما في الانصاف
 لا بد ان الصفه موجوده في الوصف على ان الوجود في الواقع على سبقت
 يصح انما في الصفه في وجوده الصفه لوجوده في الواقع على سبقت
 موجوده في الوصف على ان الوصف في الانصاف موجوده في الصفه لوجوده في الواقع
 موجوده مطلقا على ان لا بد من وجوده الصفه في طرف الانصاف فان الوجود في
 الانصاف في الخارج في الخارج ولم يكن الصفه في الخارج في الواقع على سبقت
 موجوده في الوصف على ان لا بد من وجوده الصفه في الخارج في الواقع على سبقت

في انما الصفه في الواقع

والفان
نصفه
نصفه

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and covers most of the page, with some lines written in a different script (possibly Persian or Urdu) at the bottom. The text is written in a cursive style, characteristic of the Ottoman or Persian periods.

نقرة

عبدالحق علی بن محمد بن ابی طالب
بایک خانہ کا رہی جس کا نام ابی طالب
میں از بس یاد میں ہے ۱۱

معمولہ

Primo;

[illegible]

4

۱۸۸۸

[illegible]

المسرح والحفلات

ما ترفع عليك الروح الى

الموضوعات

زنت نظم و بند

[illegible]

قوة القول بحقي بالعرض به دون ما بالذات بهذا المعنى **قوله** فاما في ان عنك تعال ان تقول
 ان الاحراز هنا ففعله وهي محذرة الوجود هذا امتياز متبنا لا عند التحليل فلهذا جاز ان يقال ان النطق
 واحتماله وتعليل المقصود ان وجوده لا يمتد الى السبب لا يمكن في الباطل التناقض الذي اراد العرض امتناعه فلهذا
 من المتكسر بان النطق وغيره وان كان ذلك في تلك الابواب الخارجية دون الغلبة **قوله** انفسه ان
 الحركة تعال ان تقول ان ارادة ان فعله لم يكن حقيقا واما الغلبة فلهذا الصور **قوله** واسطة لغلبة الحركة في الوجود
 ذلك ثم لا يترك ايضا ففعله وان كانت واسطة في الصور واسطة في الثبوت وان ارادة ان لا فعله لم يكن
 بالذات يمنع عدم واسطة في الثبوت بل واسطة في الصور واسطة في كل ما يلزم الامتناع الى الجزء الصوري
 السبب في الخارج وقوله ان لم يكن الحركة اتماما لو كانت ففعله لم يكن واسطة في الصور واسطة في الوجود بل فعله لم يكن
 بواسطه ففعله في الصور وهو بالفعل حقيقا واذ لم يكن ففعله لو واسطه في الصور واسطة في الثبوت ففعله
 الى غير امتناعه ولا يلزم بحقي بالعرض معنى بالواسطه الغير واسطة في الوجود به دون ما بالذات وان لم يلزم بحقي
 بالعرض معنى بالواسطه الغير واسطة في الثبوت به دون ما بالذات اي مالا واسطه فاصلا لكل امتناعه غير متبني
 وانما يتبين ان العرض معنى على ان في الحركة غير امتناعه ووجوده صوريه ونعم ان يقول كواثر في كل شيء بان الفعل في الاجزاء
 موهوم به بالفعل وكل فرد في اجزاء كل نفس لا بد من الحركة الخارجية من غير صورتي النظام بعض المحققين نفس
 بغير النظام بل يقوم بمسكون بان كل كثره لا بد منها من الواحد محقق في الباطل فلهذا النظام الفاعل بان في من نظام
 غير متبني بالفعل ايضا وبورود ذلك المعنى محتمل جدا لا يرد ولا يمنع منها بغير المعنى فاما نظام ان يقول
 لو سلم انه لا بد من الحركة من اجزاء الصور ففعله في محضه فوجه فامتناع تلك الاجزاء الغير المتبني ففعله فانه
قوله والاضابطه ذلك ان سلم انه اول السلسلة **قوله** وفي نظره فاصلا في بناء كلام الله على ان الوجود
 الذي في وجوده ان الوجود هو **قوله** واخره من لو لم يكن له تعال ان تقول ان لو لم يكن له
 اعتبارا في الحقيقة المحضة الذي قد يكون فردا متبنا موهوم في الخارج كالا وحيات الغيبه وليس في متبنا من
 الوجود في المتبنا من الغيبه في الذين وليس في الخارج الا الغيبه ثم العقل لعرض التحليل من غير متبنا في الوجود ومن
 بها بعد ملاحظة الغيبه مع انه متبنا فلهذا ان يكون ظرفا وضمما هو ملاحظة الذين كما علمت ففعله في الوجود وبالفعله
 بالحق الذي يعرض تلك الوازم المتبنا في الخارج بغير الوجود ولها ايضا تلك المعنى في الخارج وبالفعله الذي لا يمتد
 الوجود والحق في الخارج لا يعرض في تلك المعنى لو لم يكن المتبنا لهما ايضا في الخارج فلا فرق فاقول كون الوجود من المعقول
 ان فيه دون لو لم يكن المتبنا من غير **قوله** بل الوجود في حقيقة ففعله فانه قد سبق ان نفس الوجود على منتهى قلوب
 كان فردا حقيقا للوجود في حقيقة ثم ان يكون تمام منه تعال **قوله** ففعله في الخارج اه تعال ان تقول ملاحظة الغيبه
 مع انه من الوجود وفيه اما به انما هو حكايه الاضافه لا اضاف بالوجود في الخارج فاما في حقيقة اياها به
 ليس ملاحظة الحفظ متبنا فيكون حقيقا حكايه الحفظ ففعله في حقيقة الاضافه لا اضاف في ظرف الاضافه وانما
 ان اراد ان في ظرف الاضافه الغيبه بالوجود ايضا ففعله في الاضافه في الاضافه في ظرف ايضا اما ان
 يكون وجوده في ظرف وجوده في الموصوفه ففعله ان يكون الوجود في الاضافه في الموصوفه وجوده في الموصوفه
 ففعله ان لا يكون للذين ان ملاحظة الغيبه الا وان ملاحظة الموصوفه معبدا والامتناع في وجوده في الاضافه وجوده
 للموصوفه وذلك في نفي فاما في الذين ظرف ملاحظة الغيبه وان اراد ان في الاضافه في الاضافه في الاضافه

تعال ان تقول ان لو لم يكن له

ش

[illegible]

لا يخلو من انفسه وان شئ منه ملاحظ لا بد في الانصاف بالوجود والعدم في ذلك ظاهر انفسه
 فانما ينفرد به انفسه ولو فرض انفسه جميع الوجودات يكون الله مصفيا بالوجود والعدم في انفسه وان اراد انفسه
 بل الله ينفرد به انفسه فانه ينفرد بجميع الوجودات في انفسه بالوجود والعدم في انفسه بالوجود والعدم في انفسه
 من الوجود لما كان هو اختيار العقل يقال ان طرف الانصاف هو اختيار العقل لا ينفرد من غير طرف الانصاف ان
 يكون الانصاف هو طرف الانصاف بل الانصاف هو في الواقع بدون اختيار العقل والوجود انفسه في الاطلاق في
 مرتبة من مرتبة يقال ان طرف الانصاف فالتواضعا في الاطلاق بالانصاف في مرتبة من مرتبة من الوجود والعدم
 جعل طرف الانصاف الوجود والعدم في ذلك لما كان طرف الانصاف هو الانصاف جعل العقل الانصاف العقل
 طرف الانصاف فانه مع ذلك لا بد في الوجود ان النفس المتعقبة به فانه فان لم يكن لها هو كونه
 وجود الموضوع في الزمن وتقرره فيه وظاهر ان مصدره في زمانه لا بد من وجوده في زمانه ومطابق ذلك ليس هو وجوده
 ونوره في طرف الانصاف بل مصدره حقيقة هو نوره في الموضوع في طرف الانصاف اما وجوده في طرف الانصاف فليس له
 مدخل في صدق زبد هو وجوده وانما قالوا ان طرف منطوقه بالانصاف هو انفسه انفسه في طرف الانصاف فليس له
 روي على جلال المحققين حيث قال في نسخة القديسة ان انظار العقول انفسه في مطاوعها في المستطابق فانه جعله

روي على جلال المحققين

ايها

مع وجوده وان كان فان ما يكون متصفا بغيره ان يكون متصفا بغيره ان يكون متصفا بغيره

مبني الوجود والعدم

ولا يلزم منه جواز الزيادة على وجود الواجب حيث وجده الواجب بل كوزان كون نظرا الى ذلك اعتبار
 الزيادة منه جواز الزيادة على وجود الواجب حيث وجده الواجب بل كوزان كون نظرا الى ذلك اعتبار
 نظرا الى طبيعة الشيء فان ما جاز حكم على نفسه الطيفه اعلم بان يكون في ضمن كل فردا في ضمن بعض
 الازداد لا محروكي الوجود الذي كمن في انبات جواز حكم عليه فبذلك هو الرابع من حيث الازداد وان كان
 لا يفرق بين الازداد وبين الوجود الاول وان كان فان بده المقيد ما فوذه فيها كمن لا على سبيل الازداد بل على سبيل
 الخي في خاص **قوله** الاول انبات وجوده بدار اعلم بان انبات الوجود ودياربي وجوده بدار انبات
 وجوده الذي بوزنه يمكن ان يكون خارج الذين بان يكون لكشي خارج الذين وجوده ان احد ما جعقت في علمه
 انباته وانما في بوزنه علمه انباته وانباته كوزان يكون وجوده في الازدادان ولكن لم يكن ذلك وجوده بل وجوده
 بمخرج بل بار وجوده في الخارج لم يكن له وجوده في الذين وبار وجوده في الذين لم يكن له وجوده في الخارج **قوله** الثاني انبات
 بدار انبات اعلم بان الاول فان كوزان يكون ذلك حصوله في الازداد حتى لا يدرك في العلم بالانبات في الخارج
 علمه انباته فذلك ايضا يكون وجوده خارجا **قوله** الثالث اخاره في كوزانه لا بد من علمه ان انباته الاول
 كمن انبان الاول في انبات الوجود وبار الوجود ودياربي ولو بانسبه الى تسخين بان يكون بعض الانباته كوزان
 الوجود ودياربي وبعض آخر منها هو وجوده ودياربي وانما انبات الوجود وبار الوجود ودياربي بانسبه الى تسخين
 يكون انباته ما جده ودياربي فوجوده ودياربي ايضا لو كان الوجود وبار الوجود ودياربي خارج الذين اذ
 يمكن ان يقال ان اخاره المقام الاول على وجه ضمن المقام الثاني ما جعقت في علمه انباته ودياربي
 في ان انباته بل بما هو في الوجود وجوده وبار الوجود ودياربي علمه انباته ولو لم يكن عبارة على بدار يكون الوجود
 في الذين اه لم يكن في كوزان انباته بعض المقام الثاني كما كان في ذلك العبارة بدار بان كل فردا في الوجود
 وجوده وبار على ان بما هو في الوجود وجوده وبار الوجود ودياربي في الذين مكانه اخاره في كوزان المقام الاول على
 ضمن المقام الثاني ذلك قول انه اخاره المقام الثاني على وجه ضمن المقام الاول فانما علمه انباته
قوله لان محنة التي اه عدل ذلك على ان توفيق الوجود ودياربي مصدر انباته ليس توفيق الوجود ودياربي
 المصدر فانما ليس مصدر انباته بل محنة التي هي مصادر انباته وهي الوجود ودياربي فهو الموفق **قوله**
 بل علم انه ودياربي علمه ذلك لو كان المراد بالانباته خارج الوجود ودياربي اما لو كان المراد به حنا ما بان
 على الكثرة في الخارج بمعنى استنباطها لكان في خارج الذين لم يلزم ودياربي علمه بانما لا معنى لاستنباطها
 في الخارج لانها كلها باخبار الوجود ودياربي ودياربي قول على بدار يكون توفيق الوجود ودياربي
 المنية من حيث مع الوجود في الذين فان وجوده بدار الازداد وجوده ودياربي على سبيل المحنة في
 قائم **قوله** اما على المصدر الاول لا بد من علمه انباته لو كان المراد بالانباته خارج الوجود ودياربي
 المصدر ودياربي لم يكن التوفيق بانما فانما مصدره على الوجود والمصدر ودياربي انما بانسبه انباته فان
 انباته ليس بدار بان يكون توفيقه مع انه توفيق الوجود ودياربي فبذلك **قوله** انما بانسبه
 ايضا اه انما خارج الازداد بانما وجوده ودياربي وجوده وبار ايضا على ما اخاره في كل من يقع في المقام

في الوجود ودياربي

[illegible]

لا معنى لتعلق من الربوب
والعدم المحض

الذنب ويكون ذلك الوجه وجوده بغير ما قبلها اذا اذنت من حيث مع قطع النظر عن الخواص الذنب يكون لها
 وجودا ليس عليها الاثار ويكون ذلك الوجه وجودا مكانا لا موقعا على الاستقلال لا وجودا في حيا
 ولا بغير كسب خواصه ومع ذلك لا يورثه على وصف الجبنة وذلك الوجه ان يكون محله جنة الذنب كما في
 الحق في ارادته عليه بنا في اقسام ان الكلي من حيث هو نفسه انه بعد تسليم ذلك الوجه لا يورثه الا بغيره وانما
 فان المقصود من ان لا يورثه بعدا اوجه على ذلك الوجه في نفسه فيكون ذلك الوجه لا يورثه وجودا
 اشياء منها الذنب ولم يضر ان يثبت على ملاحظتها مع قطع النظر عن خواص ذلك الوجه ولا على
 التوجه والاعلى **مثلا قوله** فالاولى ان تراه لا بد من ذلك المستدل ان العلم على وجهه هو المستدل
 حيث قال انه اي الحكم على ذلك لا يورثه الا بغيره الى قوله ان يورثه في نفسه او في غيره فانما يقول بغيره وجود
 المحكوم عليه بنا على انه المستدل **ومما لا يخفى** ان ذلك الوجه في نفسه هو وجهه على ذلك الوجه في نفسه
 يعرف كما قال فان سلمنا انه في كل شيء فكل ما عليه ان يكون مفهومه هو وجهه ولكن لا يكون ذلك المفهوم
 محكوما عليه وان كان ذلك المفهوم مبنيا له ايضا فيعلم ان يكون ذلك المفهوم المقصور لا مطلقا ولا في نفسه
 مع انه معلوم ومخرجه فان الحكم عليه ما يصدق عليه المعلوم المطلق فهو المبنى في نفسه فلا بد ان يكون له وجود
 يكون موجودا في انفسه او في غيره فان الوجه في الموضع لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 كاذبا والكلام في كل الصادق **انما** قد علمنا وبالفرض القدر الذي يكون في عدمه انما في نفسه
 هو الحكم لا الحكم على الاصل **وبما** قد علمنا ان الوجه في الموضع لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره
 البزور **قوله** وبما قد علمنا ان الوجه في الموضع لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 باعبار وجوده في الواقع ومخرجه في غيره انما هو المصور في الموضع لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره
 اخرى واما الفاضل فيكون ربي اذا فرض ان العلم المقصور في الموضع لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره
 لا خاصا ولا عاما بان محله مفهوم ما لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 على كونه موقعا في الموضع في انفسه لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 الصور كان محبوسا مطلقا في الواقع فان لم يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 والاول بطبيعة ان اذا كان محبوسا مطلقا في الواقع فان لم يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 ملاحظه اوله بغيره في نفسه في ملاحظه عنوان الاكونه والبناء العنوان في الواقع مع كون العنوان
 محبوسا على ملاحظته في انفسه لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 هو فاضل المطلق على الفرض المذكور اما يكون له ملاحظه عنوان المذكور في نفسه او في غيره فان
 فكون مخرجه في نفسه واما ملاحظه عنوان المذكور اما يكون له ملاحظه عنوان المذكور في نفسه او في غيره فان
 ملاحظه ذلك في ملاحظته ان زيرا لا يورثه الا بغيره في نفسه او في غيره فان
 عليه مخرجه في نفسه ملاحظته في نفسه او في غيره فان
 الفاضل بعد تميزه في ادعاء انها في ملاحظته في نفسه او في غيره فان
 لذلك العنوان ان يعلق ويقتضيه دون ذلك ملاحظته مع ان ذلك العنوان يصدق عليه مع قطع

افاق

مستحق

[illegible]

ظاهر لان اخبار امكن وجود الموضوع العاقل في جميع القضايا وكيف نتوهم في اشغال شريك الباربي منع
 والتحقق ما افاده بعض المحققين ان حقيقة اني علمت بما على الاخر والسجدة ان ادنى احد عدم صدقها بالكلية
 فزعموا غير تمام وان مع صدقها فان قوله وقصبت طلال المحققين في هذا المقام الانشائية لا تنفع فليس
 ذلك وانما انما قد يصدق سلب الجواب في الموضوع باعتبار اختياره ويكون ثبوت ذلك الجواب ضروريا
 على تقدير وجوده خارجا ذلك اننا مثلا نصدق في بعض الانسان ليس يكون انما الى اخباره ولا يصدق في الموضوع
 السابق المحقق فان ثبوت محبته على تقدير وجوده ضروري لحال كونه قائم **قوله** وايضا يمكن ان يقال ان
 يقول ان اريد وجود الوصف في حجب هو وجوده من حيث هو ليس على حجب هو ذلك انما يجوز لو كان
 الوصف من حيث هو الى الوصف الخارج من حيث هو خصوص فيحتاج اليه حتى يكون الوصف باي اعتبار اخر
 وجوده هو وجوده بغيره فبهم ان يكون الهوى مضمنا بالصورة ولا صورة به لان الصورة اذا كانت
 من حيث هو خصوص في وجوده لا يكون له اعتبار اخر فبهم دائما اذا اذنت من حيث هو قطع المظهر
 بخصوص ذلك الوجود من حيث هو انما هو السان بغيره محبة ليس وجوده لا يكون له اعتبار على ان يكون
 في ذلك الوجود بغيره اخبار وجوده في ضيقا وان اريد وجوده من حيث هو مع قطع النظر عن وجوده في
 هو في ظرف مطلق وانما نؤمنه فبهم ان لا يصح انما اصلا ان كل وصف وجوده من حيث هو انما هو في ظرف انفي
 وجوده في حجب وجوده بغيره فبهم **قوله** وانما من ان حصول الشيء امكن ان يكون في ذلك من مجموع
 محل الزمان والكان عليه برهان الانبائ به **قوله** والكان بغيره يلزم انه وانما هو بعضه انما هو في
 مكانه جمع بين الزمان **قوله** وانما اذا حصل فبهم انما على ان يقول منا طاردا في وجوده العلوم العالم والموجود
 به انما هو في في كسب من مواضع اعتقاده ذلك الوجود وجوده بالي بوجه الباطن فبهم اذا اراد انما اذا
 حصل فبهم انما هو في كسب وجوده في حجب وجوده فبهم انما اذا حصل فبهم على انما وانما فبهم
قوله بل انما انما هو في كسب وجوده في حجب وجوده فبهم انما اذا حصل فبهم على انما وانما فبهم
 لم لا يجوز ان يكون عدمه باي ما فيها على سبيل السان في انما الاصول انما بالصور انما وانما فبهم
 بالكلية ما بين في حجب في الوجود في انما في موضوع غير مضمنا فبهم فبهم انما فبهم
 لان يكون حجاب من اعتبار الانشائية كما ان الجواب ما لم يكن من غير حجب عال فبهم فبهم فبهم
 لا يصدق فان على شيء في شيء من انما في انما فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 وانما فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 بواني انما فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 لرفع انما فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 في حجاب في انما فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 لايجاد ولا تمام ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في
 موضوع واذ في حجب فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 ولا جسم ولا تمام ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في ولا في
 مع ان انما فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم
 في الموضوع غير مضمنا فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم فبهم

من
 الطعن

در یک

فرد مجرد قابل للمعادلات بل هو اراد على الاحتياج بان قوله لان في قابل للمعادلات انما يدل على وجود
 الله من حيث لا على وجود فرد مجرد فان العالم ليس الله من حيث قائم **قوله** فان الله ان
 مع وقد يستدل عليه بان ما بدرة من انراكب العوالم المتطهر والهيأة بحسب والهيأة طيبة
 المستقيمة لان في وجودها ما يمكن انشاءه الى قوة لا درك لها وبنات من انبات وبنات
 ولان العقل حكم بان تصور الاعضاء المتماثل في حفظ الانواع ودرجات من مع ما انضم اليه من
 حكم وحيثما يقع لا يمكن ان يصدر عن قوة لا درك لها ولا يعرف بل يدرك ان يكون هذا من
 قوة كونه في مادة مدركة لذاتها ولا يعرف بالية تلك القوة مدركة للاجسام انبثاقه عطا بوسيطه
 التي هي ارباب الامام والطلسا فان قلب كوزان يكون تلك القوة انما عليه لانه انما مدركة لها
 اي نوصفها انما طه قلنا من نعم بالفرودة عظيمة عن غيره الله ابراهيم وخبير بغير غنى ما بانها
 صارت الاعداء في الاعضاء المتماثلة المتماثلة ولا تدركها من لال عطفها لان في هذه الاخطا واما
 الى الاعضاء المتماثلة الاوضاع والهيأة ودرجاتها شكله بان شكل واما بانها من ناطقة الانواع الواحدة
 في عالمها بنها ودرجاتها مجردة لا تتحد الا بالانسان والحيوان فانها من انما هي
 لان في غير الان في انفس غير انفس من العقل غير انفس بل من انفس على انفس من غير
 متبدل ولا غير فلا سوراثة على نفع واهد ياتي على الانعقاد العرفه ثم ان لو ان الكثرة العوالم التي
 ربا نشب انوار ليس ليس لما يكون المشاوش ان سبها انزج تلك الرتبة بل في عند ذلك حاله
 انقد ما من ان يكون لكل نوع من الانواع بحسب جوهره في قام بحسب جوهره واما حفظ
 واما بان في ذلك في نوعه ان الحكم لا يحسن او اذ وجد من كون الحكم لا يحسن او اذ وجد من
 ولما كان عجائب الغزبات والمناظرة في العالم من انفس لان ذلك في الكواكب والاعضاء
 ومرتباتها وكن في عالم انفس من العجائب اذ وحده انوار من سمائه من احوال قواها وكنها
 بالادراك من كون شهادتها في العالم العنفا والاضا والاضا في غرائب اترتيب واما ان في عالم
 ايضا اطلاق ازوم لان في العالم العنفا **قوله** ولا نظار ان بولاده قد وقع في مباراتهم ان كل نوع
 جوهر مجرد مدبره معين وبكل ذلك النوع فكان مله ان هذا انهم يعنون بكل ما في انفسهم
 ولا منع وفتح انزج وليند اقال ولا نظاره

عجائب

انفسنا

صغير

